

منظمة التجارة العالمية والدول النامية

إعداد: نضال الحموي

قسم: الاقتصاد الدولي - كلية العلوم السياسية - جامعة دمشق

إشراف الدكتور: عفيف حيدر و مشاركة الدكتور: صابر بلول

الملخص

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معالجة موضوع بالغ الأهمية والحساسية هو إمكانية الدخول في منظمة التجارة العالمية، ومدى ما توفره هذه المنظمة من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات النامية، من أجل مساعدتها في النهوض باقتصاداتها، إضافة إلى ما تقدمه من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات النامية.

يتمثل الهدف الرئيسي في أنه سيدرس الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي يشكل هدفاً تنموياً مهماً للدول النامية، وعاملاً من عوامل النمو الاقتصادي للدول النامية، وعامل جذب للاستثمارات الأجنبية، والدخول إلى المنظمة سيجعل المنطقة فضاء للحوار والتبادل الاقتصادي بين الدول النامية والدول الغنية ويعمل على إشاعة نوع من المساواة والعدالة التجارية بين الدول. لذلك لا بد من إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية حتى تتمكن من تجاوز المعوقات والعراقيل التي تمنعها من الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، بما يحقق التكيف للدخول إلى المنظمة العالمية. ويستعرض البحث دور المنظمة في نشر المساواة والعدالة التجارية بين دول العالم، كما يتناول البحث العلاقة بين المنظمة والدول النامية، ويلقي الضوء على حجم المعاناة والظلم الذي ألحقته الدول الصناعية بالدول النامية، مستعرضاً الآثار الفعلية السلبية والإيجابية لانضمام الدول النامية إلى المنظمة الدولية. ويتوصل البحث إلى النتيجة: التالية أن الدول النامية غير ناضجة بالقدر الكافي للدخول في منظمة التجارة العالمية، والدخول إلى المنظمة يمكن أن يشكل هدفاً من الأهداف التنموية الكبرى للاقتصاديات النامية، وعامل من عوامل جذب الاستثمارات.

وسلبات المنظمة، والإيجابيات التي أفرزتها هذه المنظمة لا تعادل الجزء اليسير من

السلبات

The international Organization of Trade poor Countries

Abstract

The role of this organization which aims at equality among the countries of world in the clarity circumstances for external policy and to show the role of organization and its relationships with the uncivilized countries .

And how this relationship affects the economies of the uncivilized countries.

And what are the reflections countries achieve it which .

Join to the organization after its establishment .

And the student shows the negative and positive side of organization and the rate of industrial countries to uncivilized countries.

المقدمة

كان لابد للدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية أن تبدأ برسم خريطة العالم الجديد، وكانت التجارة العالمية والمصالح الاقتصادية من الأمور التي احتلت أهمية كبيرة، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها زعيمة العالم المنتصر بكل المقاييس السياسية والاقتصادية بالدعوة لعقد اجتماعات لمناقشة قضايا التجارة العالمية. وقد شهدت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية اختلالاً شديداً في النظام العالمي حيث خرجت معظم الدول المشاركة في مناخ مفعم بالأزمات الاقتصادية الشديدة، باستثناء الولايات المتحدة، التي حاولت الحفاظ على ميزان القوة الاقتصادية والسياسية، واتجه الميزان التجاري في العالم لصالح واشنطن مما أدى لانتشار الحروب التجارية، وقضايا الاحتكار، والتحالف.

وهذا دعا لإقامة نظام اقتصادي يسعى لاستقرار أسعار الصرف، وضمان حرية انتقال رؤوس الأموال، وتوسيع مرافق الاستثمار، وحرية التجارة الدولية، كل ذلك تحت مظلة (منظمة الجات)

كما أن ظهور مفهوم العولمة أدى إلى دعم الفكر الاقتصادي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية والقاضي بتحرير التجارة، وإزالة العوائق أمام تبادل حر للمنتجات والخدمات والأفكار حول العالم.

وتمخضت هذه الاجتماعات عن ما يسمى اتفاقية الغات عام 1946، وكان لابد من نقل الجات من اتفاقية إلى منظمة دولية لكي تكون قانونية، ولتنشر نوعاً من المساواة بين دول العالم وسرعان ما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، كما ازدادت حدة النقاش حول القضايا المختلفة موضوع عمل المنظمة، وازدادت الانتقادات لآلية عملها وآثارها على الدول خصوصاً الدول النامية لها، واتهمت كونها كيان جديد تستخدمه الدول المتقدمة لتحقيق مصالحها على حساب الدول النامية، رغم هذا لا يمكن القول إلا بأهمية هذه المنظمة التي يتوقع أن تلعب دوراً أكبر مع توسع مفهوم العولمة الذي أصبح واقعاً لا يمكن لكل دول العالم إلا أن تقبله، والعمل على ملائمة الاقتصاديات المحلية، وحتى

المؤسسات معه، في محاولة للاستفادة مما قد تحمله من فوائد وفرص ، وتجنب ما قد
ينجم عنه من تحديات وتهديدات لمختلف شعوب المنطقة.

ولاً-أهمية البحث وتساؤلاته:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معالجة موضوع بالغ الأهمية والحساسية هو إمكانية
الدخول في منظمة التجارة العالمية، ومدى ما توفره هذه المنظمة من مزايا وإيجابيات
للاقتصاديات النامية، من أجل مساعدتها في النهوض باقتصاداتها، إضافة إلى ما تقدمه
من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات النامية.

وتكمن أهمية منظمة التجارة العالمية كونها أحد الأركان الأساسية للنظام
الاقتصادي الدولي المعاصر، المتمثل بصندوق النقد الدولي والبنك
الدولي، والذي يتسم بظهور التكتلات والشراكة الاقتصادية كأحد مفرزات
العولمة، كما يمكن أن تكون عاملاً من عوامل التنمية على كافة
المستويات الاقتصادية في الدول النامية. وعاملاً لتحرير المبادلات
التجارية بين الدول الأعضاء، والنفوذ إلى الأسواق، وتوسع مجالات
المنافسة التجارية العالمية.

لم يعد السؤال المطروح يدور حول فيما إذا كانت أي دولة ستضم إلى منظمة التجارة
العالمية أم لا.

السؤال المنطقي هو كيف ستتكيف الدول النامية للدخول في منظمة التجارة العالمية
اقتصادياً؟ ما هي علاقة الدول النامية بالمنظمة؟ ما هي المنعكسات المحتملة لانضمام
الدول النامية إلى المنظمة العالمية؟ وهل تحقق المنظمة التنمية الاقتصادية للدول
المنظمة لمنظمة التجارة العالمية؟ ما هي متطلبات إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية
من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية؟ ما هي كيفية تعاظم الدول النامية مع
النظام التجاري الدولي؟ ما فوائد انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

ثانياً -أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي في أنه سيدرس الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بشكل
هدفاً تنموياً مهماً للدول النامية، وعاملاً من عوامل النمو الاقتصادي للدول النامية،

وعامل جذب للاستثمارات الأجنبية، هذا المشروع الذي سيجعل المنطقة فضاء للحوار والتبادل الاقتصادي بين الدول النامية والدول الغنية، ويساعد على تنمية اقتصاد البلدان النامية بشكل دائم، وإيجاد فرص أفضل للتقارب والتعاون بين البلدان النامية والمنظمة. كما يهدف البحث إلى إيجاد آليات لتحقيق التنمية، ورفع مستوى معيشة الدول الأعضاء، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية، وتشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات، وحل المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية. وإيجاد معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً للدول النامية.

ثالثاً-فرضيات البحث

الفرضية الأولى: إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيجقق التنمية والازدهار التجاري للدول النامية، وعامل جذب للاستثمارات الأجنبية، والنفاد إلى أسواق الدول الغنية.

الفرضية الثانية: يشكل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هدف من الأهداف التنموية الكبرى للاقتصاديات الدول النامية، وعامل من عوامل النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية حتى تتمكن من تجاوز المعوقات والعراقيل التي تمنعها من الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، بما يحقق التكيف للدخول إلى المنظمة.

رابعاً - منهج البحث:

يعتمد الباحث على المناهج البحثية التالية:

1- يعتمد الباحث على **المنهج التاريخي:** من خلال استعراض مراحل نشوء وتطور اتفاقية الغات وصولاً إلى أحداث منظمة التجارة العالمية.

2- **المنهج التحليلي:** يتناول دراسة وتحليل الآثار المحتملة لانضمام البلدان النامية إلى المنظمة، حيث يحلل العوامل الأساسية التي جعلت العلاقات بين الدول النامية والغنية تتأرجح ما بين تحسن وتراجع عبر المراحل الزمنية المختلفة، كما يحلل المعوقات التي

تحول دون الانضمام إلى المنظمة، ومعرفة كيفية توفير متطلبات الدخول إلى المنظمة. والسبل والوسائل اللازمة لتوفير مُتطلبات التكيف مع المنظمة العالمية.

مستعرضاً ومحللاً دور المنظمة في نشر المساواة التجارية بين دول العالم، كما يتناول العلاقة بين المنظمة والدول النامية، ويلقي الضوء على حجم المعاناة والظلم الذي ألحقته الدول الصناعية بالدول النامية.

خامساً - خطة البحث

في إطار طبيعة البحث وتحقيقاً لأهدافه قام الباحث بتقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث ونتائج:

المبحث الأول: التعرف بالمنظمة التجارية العالمية (التطور التاريخي لاتفاقية الغات، وأهدافها، وجولاتها والتركيز على جولة الأورغواي ، و مبادئها) .
أما **المبحث الثاني:** فقد تناول علاقة الدول النامية بالمنظمة.
والمبحث الثالث: يحلل المنعكسات والآثار المحتملة لانضمام الدول النامية للمنظمة، ثم النتائج والمقترحات.

سادساً - الدراسات السابقة:

1- إبراهيم العيسوي: **الغات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية /ط1، بيروت 1995
هدف الدراسة القيام بدراسة تحليلية لنشوء اتفاقية الغات ، ودراسة التطور التاريخي للغات منذ نشوءها عام 1947 حتى إحداث منظمة التجارة العالمية عام 1994، مستعرضاً جولات الغات والتركيز على جولة الأورغواي التي حولت الغات من معاهد دولية إلى منظمة دولية.

2- عفيف حيدر، د. صابر بلول، **الاقتصاد الدولي**، منشورات جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2008

هدف الدراسة الإشارة إلى أن التجارة العالمية تشغل حيزاً هاماً في العلاقات الاقتصادية العالمية، إذ تعد التجارة العالمية اليوم منظومة عالمية كبيرة، تتشابه من خلالها مصالح الشعوب والأمم، ويرتبط فيها تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق المشاريع التنموية

الحقيقية. وأصبح نجاح التجارة العالمية في الوقت الراهن هو مقياس لنجاح دول العالم في مواجهة التحديات التي تواجه دول العالم.

3- خليل السحمراني، منظمة التجارة العالمية والدول العربية، دار النفائس ، بيروت 2003

هدف الدراسة التركيز على أحقية الدول النامية في معاملة متميزة، والآثار المحتملة لنظام التجارة العالمية الجديد على التنمية في البلدان النامية، وكيفية تعاطي الدول النامية مع النظام الجديد للتجارة العالمية.

أما الدراسة الحالية تناولت التطور التاريخي لمنظمة التجارة العالمية، ثم مرحلة إحداث منظمة التجارة العالمية وأهدافها ووظائفها ومبادئها، ثم دراسة وتحليل الآثار السلبية والإيجابية الفعلية على البلدان النامية، ومدى علاقة الدول النامية بالمنظمة. كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: بأنها تستعرض سلبيات المنظمة، والايجابيات التي أفرزتها هذه المنظمة لا تعادل الجزء اليسير من السلبيات.

المبحث الأول: التعريف بمنظمة التجارة العالمية

المطلب الأول: التطور التاريخي لمنظمة التجارة العالمية

أولاً: التطور التاريخي لاتفاقية الغات

تعد منظمة التجارة العالمية، أحد الأركان الأساسية لما أطلق عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، التي ترجع في نشأتها إلى عام 1947 عندما عقدت اتفاقية دولية متعددة الأطراف في جنيف تختص في شؤون التعريفات الجمركية والتجارة(الغات).

والغات: هي أضخم اتفاقية عرفتها البشرية ونشأتها تعود إلى اللجنة التحضيرية التي شكلت بناء على توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في لندن 1946 لعقد مؤتمر دولي (للتجارة والتوظيف) بهدف إنهاء القيود على التجارة العالمية، وبالفعل تم اجتماع لندن 1946 ثم جنيف 1947 ثم هافانا 1948 والذي توج بصور (ميثاق هافانا) والإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية اشترك في تلك المفاوضات 56 دولة، لكن ميثاق هافانا لم يرى النور بسبب عدم موافقة الولايات المتحدة الأمريكية.

والغات : هي الاختصار الشائع للعبارة الإنكليزية التي تعني(الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) إنها معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تقبل الانضمام إليها والتي ارتفع عددها من 23 دولة عند إبرام المعاهدة عام 1947(من ضمنها دولتان عربيتان سورية ولبنان) إلى 118 دولة في أوائل عام 1994. وعلى الرغم من أن الغات ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولا يطلق على الدول المنضمة إلى الغات: اسم (الدول الأعضاء) وإنما يطلق عليها اسم (الأطراف المتعاقدين) وكان من أهم الأعمال التي قامت بها سكرتارية الغات الإشراف على جولات المفاوضات حول التعريفات الجمركية والإجراءات المنظمة للتجارة العالمية بين الدول المنضمة إلى الاتفاقية. وقد بلغ عدد هذه الجولات ثماني جولات بما فيها الجولة الأخيرة التي اختتمت أعمالها في 15 كانون الأول عام 1993 المعروفة بجولة

أورغواي وبمقتضى نتائج جولة أورغواي تحولت الى منظمة دائمة ذات كيان قانوني دولي يطلق عليها اسم منظمة التجارة العالمية.

والهدف الرئيسي للغات هو: ما يطلق عليه (تحرير التجارة العالمية)، أي إزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في وجه تحركات السلع عبر الحدود العالمية وفتح الأسواق وإتاحة المجالات للمنافسة العالمية، وكان الهدف الذي تدور حوله جولات المفاوضات التي أشرفت سكرتارية الغات على تنظيمها هو إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية وإلغاء هذه الرسوم على بعض السلع تشجيعاً لنمو التجارة العالمية.

ومن الهام الإشارة إلى إن الغات خرجت إلى حيز الوجود عام 1947 كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساساً لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وقد اشتملت هذه العملية ضمن ما اشتملت عليه، إنشاء صندوق النقد الدولي، وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بمقتضى اتفاقيات (بريتون وودز) عام 1944م، وكان من المقرر إقامة (منظمة للتجارة العالمية) لكن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت ذلك بقوة، لأنها كانت تخشى إن تسلب الكونغرس الأمريكي بعض صلاحياته التشريعية، ومن هنا كان اللجوء إلى الحل الوسط المتمثل في الموافقة على الغات كمعاهدة دولية، وإقامة سكرتارية دائمة تتولى الإشراف على تطبيق هذه المعاهدة، وتتظم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، لذلك لم تر المنظمة النور بسبب معارضة الكونغرس الأمريكي.

ومع ذلك، فقد كان لأمريكا وبريطانيا الدور الرائد في التخطيط للغات والتوصل إلى صياغة أسس النظام التجاري العالمي الذي تضمنته مواد هذه المعاهدة. فمن جهة أولى، قد تبلور اعتقاد قوي في الولايات المتحدة التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى، اقتصادياً، وعسكرياً بأن الإسراف في فرض الحواجز التجارية يؤدي إلى الحروب التجارية وانهايار النظام التجاري الدولي، ومن ثم يمكن إن يؤدي إلى حروب عسكرية. كما ساد اعتقاد بأن الإسراف في الحماية التجارية كان من أسباب تعمق الكساد الكبير في الثلاثينات، ومن ثم فقد كانت الأرضية الفكرية مهعدة في أمريكا لتأسيس نظام تجاري عالمي قوامه الأسواق الحرة المفتوحة، ومن جهة أخرى فإن نظريات حرية التجارة كانت

رائجة في أوروبا عموماً، وفي المملكة المتحدة خصوصاً في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية تتزعم الدعوة إلى التجارة الحرة، كانت الولايات المتحدة ما زالت بصدد تنمية اقتصادها عن طريق إقامة الحواجز التجارية الرامية إلى حماية صناعاتها الناشئة.¹ ومن المهم إدراك طبيعة الظروف العالمية التي نشأت فيها الغات ، وعلى وجه الخصوص بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على التجارة العالمية ،جنباً إلى جنب مع الدول الأوروبية.

فالغات 1947 هي: ثمرة تخطيط وتدبير الدول الصناعية الكبرى ومحصلة علاقات قوى دولية لم يكن للدول النامية فيها دور مذكور. ولذلك لم يكن من الغريب أن تركز الغات 1947 على المصالح التجارية للدول الصناعية، ولا تولي المصالح التجارية للدول النامية اهتماماً يذكر. وهكذا فلم يكن عدد الدول النامية من الأسباب المهمة لتجاهل مصالحها التجارية في الغات ، وإنما كان السبب الرئيسي لذلك هو هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي وإصرارها على حماية أسواقها ومنتجاتها من المنافسة والمنافسين الجدد.

ثانياً- أهداف اتفاقية الغات

تهدف الغات على تحقيق مجموعة أهداف يمكن ذكر أهمها على الشكل الآتي:

- رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء
- المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية
- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي
- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة العالمية.

¹د. إبراهيم العيسوي: الغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية /ط1، بيروت 1995، ص13-16

المطلب الثاني- مبادئ وجولات الغات

أولاً: مبادئ الغات²

تتعهد الأطراف المتعاقدة حين الانضمام للغات بالتزام بمجموعة من القواعد والإجراءات لتنظيم التجارة العالمية فيما بينها، وهذه الالتزامات عبارة عن عشرة قواعد هي:

1-الالتزام بأن التعريفات الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية: أي لا يجوز للدول اتخاذ أي سياسة تجارية مبنية على أدوات غير التعريفات الجمركية، إلا في حالات خاصة وطبقاً لإجراءات محددة في الاتفاقية. ويطلق على هذا الالتزام اسم مبدأ الشفافية، وهذه الشفافية تساعد على تحقيق درجة اعلي من الاستقرار والأمان في التجارة وكذلك درجة اعلي من القابلية للتنبؤ بالسلوك التجاري للدول.

2- التعهد بأن استخدام التعريفات أو غير ذلك من القيود يتم بطريقة غير تمييزية وهذا يعرف مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في المادة 2 من اتفاقية الغات ، يؤمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المتساوية بين دول الاطراف في الاتفاقية ، ويمنع اللجوء الى الحواجز التجارية بصورة انتقائية ، فتجارة إي دولة متعاقدة تلقى معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تلقاها تجارة إي دولة متعاقدة أخرى

3-التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة العالمية على المدى الطويل: وتتم من خلال الدخول في مفاوضات للتخفيض المتبادل للتعريفات الجمركية ثم تثبيت هذه التعريفات والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك إلا وفقاً لاعتبارات محددة، وذلك حتى لا يتم الرجوع عنها مستقبلاً.

4- الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدول الأكثر رعاية : وهذا هو المبدأ المنصوص عليه في المادة الأولى من اتفاقية الغات ويقصد به أن أية ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى (تتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم الأخرى أيا كان نوعها ، المفروضة على الاستيراد أو التصدير ، أو في ما يتعلق بتحويل المدفوعات العالمية لتمويل الصادرات أو الواردات ، أو بالنسبة الى القواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة العالمية)

² د. غنيفة حيدر، د. صابر بلول، الاقتصاد الدولي ، منشورات جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2008، ص

يمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشئ في أية دولة أخرى (متعاقد أو غير متعاقد لا فرق) أو منح المتجه إليها ، سوف تمنح فوراً من دون قيد أو شرط ، لكل الدول المتعاقد الأخرى في الغات .

5-الالتزام بمبدأ المعاملة القومية والوطنية: ورد هذا المبدأ في الفقرة الأولى من المادة الثالثة حيث جاء فيها:(المنتجات الأصلية لكل طرف متعاقد في الاتفاقية العامة إذا تم استيرادها من دولة طرف متعاقد آخر سوف لا تخضع لضريبة أو رسوم داخلية إضافية، ولا يمكن لأي طرف متعاقد أن يضع ضريبة داخلية جديدة أو ضريبة إضافية بالنسبة إلى المنتجات الأصلية للأطراف المتعاقد من أجل حماية منتج تجاري معين، يتعرض لمنافسة مباشرة)

6-التعهد بتجنب سياسة الإغراق، وفق المادة 6 من الاتفاقية.

7-التعهد بتجنب دعم الصادرات: هذه القاعدة نصت عليها المادة 116 من اتفاقية الغات، وقد ركزت بشكل أساسي على الصادرات من السلع المصنعة، وبموجب هذه المادة تلتزم أطراف الاتفاقية بالامتناع عن دعم صادراتها، إذا إن قيام الدولة بمنح إعانة لصادراتها من أي منتج قد يؤدي إلى الإضرار بدولة أخرى عضو في الاتفاقية، وهذا التصرف يخلق واقعاً يضرب إمكانية حصول المنافسة.

8-إمكانية اللجوء الى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ: هذه الإجراءات إجازتها المادة التاسعة عشر من الاتفاقية، إذ نصت هذه المادة على إمكانية اللجوء إليها من قبل الدول المتعاقد في حالات الطوارئ.

حددت هذه الطوارئ بتعرض الدولة للتدفق المفاجئ والضخم من الواردات من سلعة معينة بما يلحق ضرراً جسيماً بالمنتجين المحليين لهذه السلعة أو انه يهدد بوقوع مثل هذا الضرر.

الإجراءات الوقائية تكون في فرض قيود جمركية على هذه السلع، ويكون ذلك بوقف ما سبق إن تعهدت به تلك الدولة من الالتزامات أو تخفيضات على صعيد التعريفات الجمركية الخاصة بهذه السلع بصورة جزئية أو كلية ولكن هذه الإجراءات مشروطة ببند أساسي هو عدم التمييز في تطبيقها بين الدول المتعاقد.

9- إمكانية التقييد الكمي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات، إذ أنه طبقاً للمادة 12 من اتفاقية الغات، يحق للطرف المعرض لخلل جسيم في ميزان مدفوعاته أن يفرض حصصاً كمية وأن يوقف العمل بمبدأ الدولة الأكثر رعاية، على أن يتعهد بتخفيف هذه القيود تدريجياً والغائها تماماً عندما تزول الظروف التي استدعت فرضها، من خلال اتخاذ السياسات الكلية الاقتصادية الكفيلة باستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

10- المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية:

وفق للمادة 18 من اتفاقية الغات 1947 المتعلقة بمسألة (الدعم الحكومي للتنمية الاقتصادية) يمكن للدول النامية حماية الصناعات الناشئة لديها من خلال إجراءات إضافية تتيح لها:

- مرونة كافية في تعديل هيكل التعريفية الجمركية بما يوفر الحماية للأزمة لقيام صناعة ما.

- تطبيق قيود كمية لاحتواء الخلل في ميزان المدفوعات الناتج من الزيادة الكبيرة والمستمرة في الطلب على الواردات المترتبة على برامج التنمية الاقتصادية.

- إعفاء الدول النامية من تقديم مقابل كامل لكل ما تقدمه الدول المتقدمة من تنازلات أو تخفيضات جمركية.

- إن الأطراف المتعاقدة في الغات مجتمعة قد تمكن الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها، ومن المشاركة على نطاق أوسع في التجارة العالمية.

ثانياً: جولات الغات

امتدت مفاوضات الغات على ثماني جولات بدأت في جنيف في العام 1995 وانتهت في الأوروغواي عام 1993، كل دورة (جولة) حاولت إنجاز شيء ما، ولكن أهم هذه الدورات دورة الأوروغواي التي تعثرت فيها المفاوضات كثيراً، ولكن تحت ضغط الظروف الاقتصادية والسياسية تم إنجاز الاتفاقية بشكلها النهائي وتحويلها إلى منظمة دولية،³ سنستعرض بإيجاز هذه الجولات، ونقف قليلاً على أهمها وهي جولة الأوروغواي:

³- لورانس كلاين: منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي، الإمارات للدراسات، أبو ظبي 1999، ص 20-22

1-جولة جنيف عام 1947: استهدفت هذه المفاوضات وضع لائحة لتنظيم التجارة العالمية وترتب عليها خفض التعريفات الجمركية علة15% من التجارة العالمية عدد المشاركين 23دولة.

2-جولة آنسي في فرنسا عام 1949: تم تخفيض التعريفات الجمركية على حوالي خمس آلاف سلعة للدول المشتركة في هذه الجولة، عدد المشاركين 13دولة.

3-جولة توركواي : عقدت في انكلترا، وشارك فيها 38 دولة، وسعت إلى تحقيق المزيد من التنازلات في ضرائب الاستيراد، وتوصلت إلى تراجع الحصص وقد برزت في هذه الجولة الصعوبات التي تواجهها الاتفاقية بسبب سعي بعض الدول وخصوصا أمريكا وبريطانيا، الى تزويد نفسها بحماية مصطنعة ضد المنافسة الخارجية، مما دفع وفود الدول إلى مراجعة بنود الاتفاقية وإزالة بعض الشروط المتعلقة بالعمالة الكاملة والاتفاقيات السلعية واتحادات المنتجين التي كانت تثير القلق بين الأطراف المتعاقدة، ثم المحافظة على مبدأ الدولة الأولى بالرعايا.

4-جولة جنيف: بدأت عام 1954 واستمرت حتى 1956، بمشاركة 26 دولة، وكان الحدث الأبرز فيها قبول عضوية اليابان في الاتفاقية بما تمثله من قوة اقتصادية.

5-جولة دبلون(1960-1961): أطلق عليها جولة دبلون نسبة إلى دوجلاس دبلون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، وشارك فيها 26 دولة، وبحث يشكّل أساسى تخفيض التعريفات الجمركية.

ويتضح من خلال متابعة الجولات الخمس الأولى للغات إن المفاوضات قد تركزت على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية وحقت تخفيضات وإزالة قيود جمركية هامة، عن وجه التدفقات السلعية العالمية، كما عملت على تنسيق اتفاقيات التعريفات الجمركية مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

6-جولة كينيدي: بدأت عام 1964 واستمرت عام 1967، واشترك فيها 62 دولة، عقدت في جنيف وقد سميت باسم الرئيس كينيدي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والتي رأت إدارته ضرورة انتهاج سياسة تجارية جديدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية)، ولمعالجة العجز في ميزان

المدفوعات الأمريكي، الذي أعطى لإدارة الرئيس كينيدي صلاحيات كثيرة من اجل التفاوض على أسس جديدة.

7-جولة طوكيو 1973-1979: بدأت هذه الجولة على مستوى الوزراء (90 وزيراً) في طوكيو ثم انتقلت لجنيف ومن بين 102 دولة اشتركت في المفاوضات وقع الاتفاق 99 منها، واشتملت الاتفاقيات على تبادل المزيد من التخفيضات الجمركية، خصوصاً في السلع الصناعية، كما تم ضم العديد من الأنشطة الجديدة في إطار اتفاقيات الغات، حيث تم إبرام اتفاقيات في مجالات الدعم والرسوم التعويضية والعوائق الفنية للتجارة، وإجراءات تراخيص الاستيراد، والمشتريات الحكومية، التأمين الجمركي قواعد الإجراءات المضادة للإغراق، التجارة في اللحوم والتجارة في منتجات الألبان وفي الطائرات المدنية، كما تم لأول مرة على تخفيض الدول الصناعية من التعرف على المنتجات المدارية المصدرة من الدول النامية.

8-جولة الأوروغواي: (1986-1994) تعتبر من أهم الجولات، حيث استغرقت حوالي ثماني سنوات، وتأتي أهميتها من أهمية العوامل الكامنة وراء عقدها، فمنذ أوائل السبعينات حدثت تغييرات أساسية في مناخ التجارة العالمية، أدت إلى الاضطرابات في الأسواق العالمية وخلل في الأداء الاقتصادي والتجاري العالمي، فالنمو في كل من الناتج المحلي والعالمي، والتجارة العالمية قد انخفض إلى أدنى مستوى لهما منذ الخمسينات وبلغ 1،2% خلال الفترة 1979-1985.

ثالثاً-الاتفاقيات التي توصلت إليها جولة الأوروغواي:

توصلت جولة الأوروغواي إلى مجموعة من الاتفاقيات، وهي بالغة الأهمية، لأن منظمة التجارة العالمية ستقوم بمراقبة تطبيق ومتابعة هذه الاتفاقيات.⁴
على النحو التالي:

-اتفاقية إنشاء منظمة التجارة متعددة الأطراف -اتفاقية الزراعية -اتفاقية إجراءات الصحة وسلامة النبات

4 - د. عادل أحمد حشيش، د مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003، ص106-110

-اتفاقية التجارة في الجوانب المتعلقة بإجراءات الاستثمار -اتفاقية المنسوجات والملابس -اتفاقية الحواجز التجارية الفنية-اتفاقية مكافحة الإغراق-اتفاقية تقييم التعريفات الجمركية -اتفاقية التفتيش قبل الشحن-اتفاقية قواعد المنشأة-اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد -اتفاقية الدعم وإجراءات التعويض-اتفاقية الوقاية والسلامة-اتفاقية التجارة في الخدمات-اتفاقية التجارة المتعلق بحقوق الملكية الفكرية-المشتريات الحكومية-آلية مراجعة السياسة التجارية-قرار حول تحقيق روابط أقوى في صنع السياسة الاقتصادية الشاملة.

المبحث الثاني

علاقة الدول النامية بمنظمة التجارة العالمية

باشرت المنظمة عملها في بداية كانون الثاني 1995، بعد أن تم تحويل الغات من اتفاقية إلى منظمة دولية، مع الإشارة إلى أنه لا يوجد فرق في البنود القانونية بين الاتفاقية وبين المنظمة، فهي ولدت من رحم الغات في ظل الشروط القانونية.

المطلب الأول: أهداف المنظمة ووظائفها

أولاً- أهدافها

تتولى منظمة التجارة العالمية مسؤولية الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها في جولة أورغواي ، أو التي سيشمل عليها التفاوض فيما بعد، وتسعى إلى تحقيق ذات الأهداف الأساسية لاتفاقية الغات مع توسيعها لتشمل على صلاحية تنظيم تجارة الخدمات، فقد أكد اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية على أهداف الغات، التي هي رفع مستوى المعيشة والدخل وضمان العمالة الكاملة، وزيادة الإنتاج وتوسيع التجارة والاستخدام الأمثل للموارد العالمية.

ثانياً: وظائفها:5

1-مراقبة تطبيق اتفاقيات المنظمة التي تمخضت عنها جولة أورغواي، من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية تحقيقاً لهذا الهدف.

2-توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي إلي تم الاتفاق عليها في جولة أورغواي، إضافة إلى القضايا الجديدة، والهدف من ذلك تحرير التجارة العالمية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف.

3-حل المنازعات إلى قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية العالمية.

4-تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها والسهر على تأمين الشفافية وسيادة القانون في العلاقات التجارية العالمية.

⁵د. بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003،

5- عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، بهدف تعزيز المنافسة العادلة، ومنح الدول النامية والأقل نمواً معاملة تفضيلية من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المتقدمة.

6- التعاون مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، بهدف ضمان المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي. من هنا يتضح أن أهم أهداف المنظمة تتمثل في تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية لزيادة حجم التجارة العالمية، وإقرار مبدأ المفاوضات كأداة لتسوية النزاعات، وتوفير التحرك لرؤوس الأموال والنفوذ، إلى الأسواق العالمية.

ثالثاً- آلية اتخاذ القرار في المنظمة

وتتخذ القرارات في منظمة التجارة العالمية عادة على أساس توافق الآراء. يعتبر القرار متخذاً إن لم يحصل أي اعتراض رسمي من جانب الدول الأعضاء الحاضرين في جلسة المناقشة. وإن تعذر الوصول إلى قرار بتوافق الآراء يلجأ إلى التصويت ولكل دولة صوت واحد، وإن تعذر الإجماع يتم أخذ القرارات بالأغلبية البسيطة، وهناك بعض القرارات التي يحتاج إقرارها أكثر من أغلبية بسيطة على: ⁶

المطلب الثاني - منظمة التجارة العالمية والدول النامية

إن العلاقات التي تنتهجها الدول الصناعية في المنظمة، من خلال مسار منظمة التجارة العالمية التي تميزت بعدم تحقيق المساواة والعدالة بين الدول الصناعية والدول النامية، وعدم تحقيق الشفافية في السياسة الخارجية للمنظمة. وعدم تحقيق مبدأ معاملة أكثر تمييزاً وتفضيلاً للدول النامية حيث بقي هذا المبدأ حبر على ورق.

كما أن المنظمة لم تستطع تحقيق التطابق بين أهدافها النظرية وحقيقة عملها في الأطر التنظيمية والقانونية.

⁶- خليل السحمراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار النفائس، بيروت 2003، ص 99-100
8- محمد عيسى عبد الله، د موسى إبراهيم: العلاقات الاقتصادية العالمية، دار المنهل اللبناني، 1988، ص 244-

إن العلاقة بين منظمة التجارة والدول النامية، والتي ربما فرضت واقعاً يكرس هوة بينها، ولا سيما خروج نظام التقسيم الاقتصادي للعمل، الذي ينكر على البلدان النامية دورها، ويبقي واقع التخلف والتبعية بما يحقق مصالح الدول الصناعية، غير مكترث لما يخلفه ذلك في انعكاسات شديدة السلبية على شعوبها، التي انتقلت من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستغلال الاقتصادي.

أولاً: حول أحقية الدول النامية في معاملة متميزة⁷

تصر الدول النامية على الحصول على معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً، استثناء من مبادئ الغات وقواعدها.

إن المادة 18 والجزء الرابع من اتفاقية الغات، يمنحان الدول النامية الحق في الحصول على معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً من الدول الصناعية، كما أنهما يخولانها الحق في فرض بعض القيود على التجارة حماية لصناعاتها الناشئة ودعمًا لتميتها. إن قضية المعاملة المتميزة الأكثر تفضيلاً للدول النامية تثير قضية جوهرية، وهي قضية العلاقة بين التجارة والتنمية في البلدان النامية.

إن وجهة النظر التقليدية التي تشكل الأساس النظري للغات، تقوم على أن: التجارة الخارجية هي: محرك النمو الاقتصادي، وإن التجارة الخارجية: تنتعش في ظل المنافسة وفتح الأسواق وحرية التجارة تعد شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي.⁸ إن المنفعة الرئيسية من حرية التجارة هي: المنافسة التي تؤدي على الصعيد الدولي والمحلي إلى مستوى أعلى من الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم إلى مستوى اعلي من الإنتاج.

وهذه هي وجهة نظر البلدان الصناعية المتقدمة التي تتوقع من الدول النامية الالتزام بها وأن كانت هي نفسها لا تلتزم بها عملياً، وإنما سعت إلى إغلاق أسواقها أمام الصادرات البلدان النامية وأمام بعضها بعضاً.

⁸ -عبير عطيورة ، متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده، من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية، جامعة تشرين، 2006، ص55

أما الدول النامية فلها وجهة نظر أخرى، فهي تواجه وضعاً جائراً في مجال التجارة العالمية، نشأ أساساً خلال الفترة الاستعمارية، وما أنتجته من نظام لتقسيم العمل على الصعيد الدولي يراعي مصالح الدول المستعمرة في المقام الأول. وأدى ذلك إلى أن تنتج الدول النامية ما لا تستهلكه وتستهلك ما لا تنتجها (التبعية)، إضافة إلى إعاقة نمو قوى الإنتاج فيها (إي التخلف) وترى الدول النامية أنها لا تستطيع أن تصنع وهي تواجه المنافسة غير المتكافئة من جانب الدول الصناعية التي أنجزت مرحلة التصنيع.

وقطعت شوطاً كبيراً على طريق التطور التقني والنمو الاقتصادي. ففتح أسواق الدول النامية في هذه الظروف سوف يؤدي إلى فشل أكيد للتصنيع فيها، واستمرارها في إنتاج سلع أولية يتناقض عليها بفعل التطورات التقنية الحديثة، وتتدهور أسعارها تدهوراً شديداً بالقياس إلى أسعار السلع الصناعية التي تستوردها من الدول الصناعية المتقدمة. ولذلك فقد بلورت الدول النامية مطلبين أساسيين، وحاولت التكتل في اليونكتاد، وفي محافل دولية أخرى وحشد جهودها من أجل تحقيقهما وهما:

- يتعين على الدول الصناعية أن تقدم المعونات التنموية إلى الدول النامية، وأن تفتح أسواقها للصادرات من الدول النامية على أسس تفضيلية.
- يتعين على الدول الصناعية أن تعترف بحق الدول النامية في اللجوء إلى أساليب الحماية المختلفة لحماية الصناعات الناشئة، ودعم جهود التنمية بوجه عام.
- من الصعب الجزم بأن توسع التجارة كان هو السبب في النمو الاقتصادي السريع في الدول الصناعية القديمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد يكون العكس هو الأصح، بمعنى أن توسع التجارة قد حدث نتجه للنمو الاقتصادي السريع.
- أن السلوك العملي للدول الصناعية القديمة، يؤكد أن الحماية لا الحرية، والتدخل الحكومي لا قوى السوق الحرة وحدها، كانت من بين العوامل الحاسمة في تحقيق النمو الاقتصادي السريع لهذه الدول، وإخراج بعضها من دائرة التخلف.

- إن الاستفادة من تحرير التجارة مرتبطة بدرجة التنمية، كلما ارتفعت درجة التطور الاقتصادي ومستوى القدرة التنافسية استطاعت الدولة غزو أسواق الآخرين بسهولة.

- إن إطلاق حرية التجارة في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن، وفي ظل تخلف الدول النامية لن تكون له من نتجه استناداً إلى نظرية الميزة النسبية، سوى استمرار الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وحرمانها من الدخول إلى عالم التصنيع الفسيح، فالمنافسة مع انعدام التكافؤ في القوة الاقتصادية نتيجتها محسومة وهي البقاء للأقوى الذي رسخ قدمه في ميدان الصناعة.

-حتى لو سلمنا جدلاً بأهمية التجارة في تحقيق التنمية، فمن الثابت أن نجاح التنمية لا يتوقف على تحرير التجارة، وإنما يتطلب الكثير من التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لأنها ضرورية لرفع القدرات الادخارية، وحشد الموارد، والتطور التقني، وفي كل ذلك دور مهم للدولة ولسياسات الدعم والحماية.

إن استفادة الدول النامية من هذا النظام كانت محدودة وغير مستقرة، وعلى الدول الصناعية أن تأخذ قضية المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً بصورة أكثر جدية.

المبحث الثالث

الآثار الفعلية لنظام التجارة العالمية على التنمية في البلدان النامية

المطلب الأول: الآثار السلبية والإيجابية للانضمام للمنظمة

من المتوقع أن يترك هذا النظام على الدول النامية عموماً مجموعة من الآثار منها السلبية ومنها الإيجابي. يتضمن الانضمام إلى المنظمة العديد من المصالح للدول النامية، إلا أن مصالح الدول النامية تبدو أقل من مصالح الدول الغنية، وعليه فإن مزايا هذه المنظمة ستكون لصالح الدول الغنية في المقام الأول وهذا لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية وتنموية.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية لا تعد هدفاً في حد ذاته، بل أداة أو وسيلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث أن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ليس الأسلوب الملائم لتحقيق التنمية، بل إن الانضمام إلى المنظمة العالمية تتطلب قيام استثمارات، وتنسيق السياسات، وتوفير البنية التحتية.

أولاً- الآثار السلبية:

يمكن عرض أهم السلبيات التي تتبعها منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى في سياساتها تجاه الدول النامية وأهمها:

1- ازدواجية المعايير والكيل بأكثر من مكيال بين دول المنظمة، وعدم المساواة بين الدول الأعضاء.

2- الأهم الشروط المسبقة التي تحاول البلدان الصناعية فرضها مثل: شروط - حماية حقوق الإنسان - حماية الملكية الفردية - اشتراط الإصلاحات - قيام النظام الديمقراطي - وأكثرها تصب في جانب مصلحة الدول الصناعية.

3- المعاملة التفضيلية الناجمة عن اعتبارات سياسية بين دول المنظمة.

يمكن إيجاز أهم السلبيات الناتجة عن تلك السياسة بما يلي:

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصاً المواد الغذائية، هذا الارتفاع في الأسعار ناتج عن نقطتين: **أولهما**، أن انخفاض الدعم الزراعي سيؤدي الى حصول المزارعين على أسعار أقل وبالتالي سينخفض المعروض من المنتجات الزراعية.
- **ثانيهما**، إن انخفاض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية سيؤدي الى انخفاض في أسعارها، وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية ورفع أسعارها العالمية، لذلك اتفق الوزراء في الأوروغواي كحل لهذا الأشكال على:
- مراجعة مستويات المعونات الغذائية دورياً بواسطة لجنة المعونات الغذائية.
- وضع قواعد إرشادية لتأمين زيادة نسبة السلع الغذائية التي تقدم للدول النامية في شكل منح أو بشروط ميسرة.
- إعطاء طلبات المعونة الفنية والمالية للدول النامية الاهتمام الكبير في إطار برامج المعونة لتحسين الإنتاجية والبنية الأساسية في القطاع الزراعي، وتسهيل توفير التمويل اللازم لذلك من المؤسسات المالية العالمية.
- تأكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموماً، وصادرات الدول الأقل نمواً بوجه خاص، تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.
- ومن أهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات، والمزايا المرتبطة باتفاقية (لومي).
- ستنتهي المعاملة التفضيلية الناجمة عن اعتبارات سياسية أيضاً التي كانت تتبعها الدول الأوربية أو الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض الدول النامية.
- ارتفاع تكلفة برامج التنمية في البلدان النامية، نتيجة لما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.
- الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام، في (الإنتاج والتوظيف)، لأن المنافسة ستكون غير متكافئة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

- سيؤدي الرفع الكبير في مستوى والنواحي والمتطلبات الفنية والقانونية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى خسارة بعض الدول النامية، وهذا عائد أصلاً إلى ضعف القدرات الإدارية والمؤسسية وندرة الكوادر الفنية المؤهلة ونظم المعلومات الجيدة في هذه الدول.
- تقليص قدرة الدول النامية على تصميم ورسم سياساتها التنموية بما يتفق والظروف الواقعية وأهدافها الوطنية، فالاتفاقيات الجديدة، بما في ذلك اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، تتطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات الى المنظمة العالمية الجديدة مثال: تحديد أنواع الدعم المسموح فيه والدعم المحظور، ومثل الاشتراطات الجديدة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية التي تحول دون إلزام المشروع الأجنبي بأهداف متعلقة بالتصدير أو الاستيراد.
- من المرجح إن تزداد الضغوط على الدول النامية للسير في طريق الليبرالية الاقتصادية الجديدة وذلك بالنظر الى التكلفة الصريح للمنظمة بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية.
- عدم إدراج موضوع العمالة في اتفاق الغات الأخير، والذي أدى إلى صعوبة حصول الأيدي العاملة من أبناء الدول النامية على فرص عمل مناسبة في الدول المتقدمة.
- تخفيض الرسوم الجمركية وهذا سيؤدي إلى نقص حصيلة الموازنة العامة في الدول النامية من رسوم الاستيراد والتي تعتمد عليها الدول في تمويل نفقاتها العامة وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة الضرائب على الأفراد والمشروعات.

2- الآثار الايجابية :

فبعضهم يرى أن هناك آثاراً إيجابية مهمة لاتفاقات التجارة العالمية الجديدة في الدول النامية، ومن أهم هذه الآثار:

- التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وجلب الاستثمارات، بما يخلق فرص عمل جديدة تقلل من معدلات البطالة في الدول النامية.
- تقديم العون الاقتصادي والتقني في مجال التعليم والصحة حتى يتمكن الاقتصاد النامي من الصمود أمام التحديات الاقتصادية الكبرى.
- الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية الغربية في العديد من القطاعات الاقتصادية.
- تقديم المساعدات المالية والفنية والصحية لمقاومة التلوث البيئي، وضمان الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بقصد ضمان التنمية المستدامة في العديد من المجالات الحيوية، كإدارة الموارد المائية والطاقة وغيرها.
- زيادة فرص الاستثمار في الدول النامية ، مما يسهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا الغربية الى الدول النامية.
- تنمية القطاع الصناعي وتشجيعه، ورفع القدرة التنافسية للصناعات الدول النامية، والإسهام في تشجيع وإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتحديثه، وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشروعات الخاصة لرفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي.
- الإسهام في إعادة هيكلة العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة في الدول النامية وتدعيمها، كالقطاع المالي وما يرتبط به من تحسين للنظم المحاسبية والرقابية والتنظيمية للقطاع الإنتاجي والمصرفي والتأميني.

- التعاون بين الدول المتقدمة والنامية لتنمية قطاع النقل وتطويره، وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البنى التحتية المتمثلة في الطرق والموانئ والمطارات وتطويرها، مع العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية وحركة الحاويات وغيرها.
 - تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الاجتماعية.
 - الاتفاقات الجديدة تتيح أمام الدول النامية فرصاً أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة كالمنتجات الزراعية والملابس، بالإضافة لانتفاخ الأسواق أمامها لتصدير بعض المنتجات الصناعية.
 - أدخلت الاتفاقات الجديدة الكثير من القواعد التي توفر فرصاً نسبية للدول النامية لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى. بالإضافة إلى أن الاتفاقات أدخلت تحسينات على آلية فض المنازعات التجارية بين الدول بحيث تكون منصفة للدول النامية. وبالنسبة لآلية فض المنازعات تتطوي على عدم تكافؤ في قدرات الدول المختلفة على توقيع العقوبات المقررة على مخالفي اتفاقات الغات .
 - فالدول النامية ستتحمل الضرر الأكبر، وغير قادرة على فرض العقاب على الأقياء من الدول، وستكون الدول النامية المتأثر الوحيد بهذه العقوبات المتوقعة، والعقوبات ستكون ورقة جيدة بيد الدول الصناعية الكبرى والقوية.
 - الاتفاقات الجديدة تكفل للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً في الكثير من الحالات بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعة الوطنية، والتمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أخف مما هو مطلوب من الدول المتقدمة.
 - هناك أربعة أنواع من الفوائد للدول النامية من الانضمام إلى المنظمة التجارية العالمية:
- أ- إن ارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة، والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يمثلان حافزاً للدول النامية على تحسين إنتاجيتها الزراعية.

ب- إن تحرير الزراعة في الكثير من القطاعات، والاحتدام المتوقع في المنافسة سوف يمثلان حافزاً للصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة في الدول النامية .

ت- إن تحرير التجار على النطاق العالمي سوف يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة. وهذا النمو لا بدا انه سيعود بالخير على الدول النامية من خلال زيادة طلب الدول الصناعية المتقدمة على صادرات الدول النامية.

ث- يتصور بعضهم أن اتفاق الخدمات واتفاق الاستثمار بما يتضمنانه: من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية سوف يؤديان الى تشجيع دخول هذه الاستثمارات الى الدول النامية التي اعتادت الكثير من القيود على حرية الحركة التجارية.

يجب ألا يفهم إن جميع آثار النظام الجديد للتجارة العالمية سلبية بل هناك آثاراً إيجابية لهذا النظام، أو سوف ينجم آثاراً إيجابية. لكن هنا تجدر الإشارة لناحتين هامتين:

الأولى: إن آثار النظام التجاري الدولي الجديد على الدول النامية فيه السلبي وفيه الإيجابي.

لكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع على الدول النامية، بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية الوقوع على الدول النامية.

الثانية: إن الآثار المتوقعة من النظام الجديد للتجارة العالمية في الدول النامية عامة، ومن ثم في الدول العربية خاصة، سوف تختلف من دولة الى أخرى بحسب عوامل متعددة منها.

يعتقد الباحث: إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيحقق التنمية الاقتصادية للدول النامية، ولو بشكل جزئي، لأنها ستتمكن من النفاذ والوصول إلى أسواق الدول الكبرى، وبالتالي تتوسع مجالات المنافسة التجارية العالمية.

ولأن المنظمة يمكن أن تحقق نوعاً من المساواة بين دول العالم في جو من الشفافية للسياسة الخارجية لو طبقت مبادئها بالشكل الصحيح، بعيداً عن الاعتبارات السياسية للدول الكبرى.

ثالثاً : كيفية تعاطي الدول النامية مع النظام التجاري الدولي

يرى الباحث: قبل كل شيء، على ما يبدو: إن التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمر لا مفر منه ولا بدا منه. بناء على ذلك وإمام هذه الظروف، وأمام الدول العربية وسائر الدول النامية طريقتان أولهما: العمل على تقليل الخسائر المحتملة، وبنفس الوقت اغتنام الفرص الجديدة الناجمة عن النظام التجاري الدولي الجديد.

ثانيهما: إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بهدف بناء قوة ذاتية، وتقليل اعتمادها على الخارج وتحسين وضعها قدر الإمكان في نظام تقسيم العمل الدولي. في الواقع هذا هو الطريق الشاق وبنفس الوقت هو العلاج الجذري الذي ليس منه بديل من أجل تقوية مركز الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي والتخلص من سيطرة وضغوط الدول المتقدمة.

وعلى أن نسلك هذا الطريق سواء التزمت الدول الصناعية المتقدمة بنصوص الاتفاقات الجديدة وفحواها، أم اتجهت إلى سياسات الحماية مثلما فعلوا في فترات سابقة.

لذا فإنه من الأهمية بمكان تطوير أساليب الحماية، على النحو الذي نتخلص فيه من سلبياتها السابقة، بدلاً من التسرع والانجراف نحو التحرير، وفي هذا الصدد عند تطبيق سياسات الحماية ودعم الصناعة النامية ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية:

- ربط الحماية الممنوحة لأية صناعة بأجل محدد، تتناقص خلاله الحماية تدريجياً، حتى تنتهي كلية بانتهاء هذا الأجل.
- يجب أن يصحب إجراءات الحماية برنامج متكامل لرفع القدرات التقنية والاقتصادية للصناعات المحمية وذلك من خلال:

- توفير إجراءات وقائية ضد استرخاء الصناعات المحمية.
- توفر الدعم الفني والمالي للصناعة النامية
- إنشاء مؤسسات للبحوث والتطوير في مجال الصناعات المحمية.
- العمل على إيجاد درجة من المنافسة المحلية بين المنشآت العاملة في المجال نفسه بالحماية كلما أمكن ذلك.
- المتابعة والمراقبة للتطوير في أداء الصناعات المحمية عبر الزمن.

النتائج

عدم خيار لدول العالم جميعها لنيل شرف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وخاصة بالنسبة للدول النامية، بسبب عدم قدرتها على تحقيق شروط المنظمة، المتمثلة في إعادة هيكلة الاقتصاديات النامية، يرى الباحث أن هناك ضعف كبير في العمل العربي المشترك، بسبب اعتماد مبدأ القطرية. وتكريس التبعية، ولو تحققت خطوة وحدوية متواضعة فربما أغنتينياً عن الدولة نحو عددٍ من المنظمات الدولية، وما تفرضه من تعقيداتٍ قانونية وتنظيمية.

كما يرى الباحث إن المنظمة لم تنفذ مبادئها وأهدافها بالشكل الصحيح، واتبعت مبدأ الكيل بمكيالين بين الدول الصناعية والدول النامية، ولم تنفذ مبدأ معاملة الدول النامية معاملة تفضليه وأكثر تمييزاً. ولم تتصف الدول النامية، ولم تحقق الديمقراطية، والشفافية، وحرية الانتخاب، بين أعضائها.

وأعتقد أن المنظمات الدولية عامةً، ومنظمة التجارة العالمية خاصةً هي الآن على المحك. لذلك يجب على منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية أن تثبت توجهاتها الجادة لإزالة الغبن عن الشعوب المظلومة.

1-منظمة التجارة العالمية أصبحت واقعاً مفروضاً على الدول، لا مفر منه لذلك لا بد من إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بما يتلاءم ويتناسب مع النظام التجاري الدولي الجديد.

2- لا بد من التأكيد على أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك في أحداث النهضة التنموية لكل قطر عربي، وللاقطار العربية مجتمعه. فهذا أحد السبل

الضرورية لكسر حلقة التخلف وبناء القدرة العربية على مواجهه التحديات الجديدة، ومن خلال توسيع وسائل التعاون الاقتصادي العربي من التعاون الثنائي وانتهاء بالتعاون بين الدول العربية جميعها.

3- الانضمام إلى المنظمة سيؤدي إلى النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء و يوسع مجالات المنافسة التجارية العالمية، و ستحقق التنمية والازدهار التجاري للدول الأعضاء.

1- الانضمام للمنظمة أصبح أمر ضروري للعرب، والأفضل إيجاد قواسم مشتركة بدلاً من التباعد في ظل نظام العولمة الاقتصادية.

2- تعزيز العلاقات التجارية العربية مع الدول الأعضاء للمنظمة تؤدي إلى تقوية العلاقات الدبلوماسية والسياسة بين الدول الأعضاء.

المقترحات:

1- أن تحاول كل دولة نامية العمل على تقليل الخسائر المحتملة، وبنفس الوقت اغتنام الفرص الجديدة الناجمة عن النظام التجاري الدولي الجديد.

2- على الدول الفقيرة في المنظمة إلا تعتمد ماستتبعه الدول الغنية من كعكة التجارة العالمية، بل عليها الاعتماد على بناء اقتصاديات قوية من خلال ما تملك من كفاءات محلية، تساعد على إدارة مواردها بالشكل الأمثل عندها قد تمتلك الدول بعض الفوائد، تستطيع أن تدافع عن نفسها من داخل المنظمة.

المراجع

اولاً:الكتب

- إبراهيم العيسوي:الغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية /ط1، بيروت 1995.
- د. عفيف حيدر، د. صابر بلول، الاقتصاد الدولي ،منشورات جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية،2008.
- د.عادل أحمد حشيش،د مجدي محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003 .
- د.بسام الحجار : العلاقات الاقتصادية العالمية،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2003.
- خليل السحمراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار النفائس ، بيروت 2003.
- د. محمد عيسى عبد الله ،د موسى إبراهيم : العلاقات الاقتصادية العالمية، دار المنهل اللبناني،1988.

ثانياً:الرسائل

- عبير عطيويرة ،متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده، من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية، جامعة تشرين، 2006
- رائية رفاعي: اتفاقية الغات ومنعكاساتها الاقتصادية ،رسالة ماجستير، جامعة دمشق،1999، 2006،

ثالثاً: الصحف

- صحيفة الثورة- العدد 13730-7-10-2008
- صحفية الثورة العدد 13736-14-10-2008
- مجلة بورصات وأسواق، العدد364، 12 تشرين الأول، 2008